ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022

International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

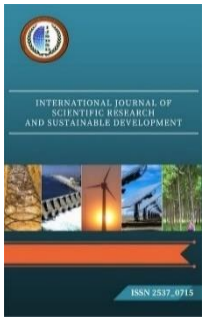

تصنيف أهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية

د/ دينا فاروق عناني (باحث أول)*، د/ ريهام محمد سليمان، أ.د/ أمال شوتري (مديرة مخبر بحث)*****

*معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية – مصر

**قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عين شمس – مصر

***مخبر دراسات اقتصادية حول المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة – جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج – الجزائر

https://ijsrsd.journals.ekb.eg
Pages: (133-160)

الملخص

تأخذ التنافسية حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين ورجال الأعمال والقائمين على وضع السياسات الاقتصادية، مما أدى إلى اختلاف مفهومها، وتعدد معايير قياسها، لذلك تهتم الدراسة المرجعية الحالية بدراسة أهم مؤشرات ومعايير قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية الكلية لقياس مدى تأثير السياسات التجارية على قدرة الصادرات لدولة ما على التنافس في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى دراسة أهم مؤشرات القدرة التنافسية للتجارة الخارجية السلعية لدولة ما، والتي تفيد في وضع سياسات من شأنها زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الصادرات الدولية لتلك الدولة .

وقد تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد مؤشرات قياس تنافسية التجارة الخارجية للدول والسلع والمنتجات المصدرة داخل الأسواق العالمية، بالإضافة إلى عدم توافر مراجع كافية لحصر تلك المؤشرات وتوضيح مفهومها وطريقة قياسها بشكل مبسط لاسيما بالنسبة للوطن العربي. ومن هذا المنطلق ينحصر هدف الدراسة في توفير مصدر مجمع ومبسط لأهم المؤشرات الخاصة بالقدرة التنافسية للتجارة الخارجية سواء على مستوى الدول أو السلع في الأسواق العالمية.

قدمت الدراسة أهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية: مؤشرات قياس القدرة التنافسية للدول والتي تتضمن كل من (معدل التبادل التجاري، معدل التغطية، الميزان التجاري، نصيب الفرد من التجارة الخارجية، كفاءة أداء العمليات التصديرية، المشاركة الاقتصادية، التبعية الاقتصادية "مؤشر مركب"). ومؤشرات قياس القدرة التنافسية للسلع والتي تتضمن كل من (الاندماج والتكامل، التوافق التجاري، معدل نمو التجارة الخارجية، تخصص التصدير، الميزان التجاري النسبي، معامل عدم الاستقرار، حصة الصادرات، مؤشر تنافسية الصادرات "مؤشر مركب"، مؤشر كفاءة التجارة "مؤشر مركب").

الكلمات الدالة: مؤشر، القدرة التنافسية، مؤشر مركب، التجارة الخارجية.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

المقدمة:

تشير القدرة التنافسية إلى قدرة الشركات أو القطاعات الإنتاجية أو الدولة على تسويق منتجاتها وزيادة مبيعاتها، بالإضافة إلى خلق ميزةٍ تنافسية مستمرَّة في ظل المنافسة مع السلع الأجنبية في الأسواق الداخلية والخارجية واقتحام الأسواق الدولية، كما يرتكز مفهوم القدرة التنافسية على مدى توافر البيئة المحلية الملائمة التي تعمل في إطارها الدولة للدخول في أسواق تصديرية جديدة مما يتيح زيادة قيمة تلك الصادرات ، لذا فإن أية دولة تعمل جاهدة على زيادة صادراتها وسبيلها في ذلك العمل على توفير أفضل الظروف الممكنة لتدعيم القدرات التنافسية لصادراتها في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى الجهود المبذولة للمساعدة على الدخول في أسواق تصديرية جديدة مما يتيح زيادة قيمة تلك الصادرات، ونظراً لأهمية موضوع القدرة التنافسية حظي بمجموعة كبيرة من مؤشرات القياس بغية وصف وتحديد وتقييم الاتجاهات العامة لقطاع التجارة الخارجية من أجل وضع السياسات والإستراتيجيات الملائمة لتلافي نقاط الضعف أو لتدعيم نقاط القوة.

أهمية البحث:

يهتم البحث بدراسة أهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية الكلية التي تعطي صورة عن قياس مدى تأثير السياسات التجارية على قدرة الصادرات لدولة أو سلعة ما على التنافس في الأسواق العالمية، من شأنها زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الصادرات الدولية للدولة أو السلعة المعنية.

مشكلة البحث:

تأخذ التنافسية حيزاً كبيراً من اهتمام الباحثين ورجال الأعمال والقائمين على وضع السياسات الاقتصادية، مما أدى إلى اختلاف مفهومها، وتعدد معايير قياسها، ولهذا السبب فقد تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد مؤشرات قياس تنافسية التجارة الخارجية للدول والسلع والمنتجات المصدرة داخل الأسواق العالمية، بالإضافة إلى عدم توافر مراجع كافية لحصر تلك المؤشرات وتوضيح مفهومها وطريقة قياسها بشكل مبسط. فضلاً عن الابتعاد عن استخدام المؤشرات الحديثة والمركبة في قياس التجارة الخارجية، خاصة بالنسبة للدول العربية فعادة ما يتم فقط التوقف عند احتساب معدلات التبادل التجاري أو بعض مؤشرات الانفتاح الاقتصادي البسيطة. وعليه تطرح الدراسة السؤال المركزي الآتي: ما هي أبرز مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية سواء على مستوى الدول أو على مستوى السلع والتي يمكن للدول العربية الاستفادة منها في تحسين قياس قدرتها التنافسية؟

هدف البحث:

يتداخل مفهوم القدرة التنافسية مع مفاهيم أخرى مثل مفهوم النمو ومفهوم تحسين مستويات المعيشة ومفهوم تحقيق التوازن في الميزان التجاري، لذا فإن تحديد مفهومها يتطلب ضبط المفهوم ودراسة أهم المؤشرات ذات الصلة، ومن هذا المنطلق فإن هدف الدراسة ينحصر في: تقديم مصدر مجمع ومبسط لأهم المؤشرات الخاصة بالقدرة التنافسية للتجارة الخارجية سواء على مستوى الدول أو السلع في الأسواق العالمية. وستتم مناقشة الموضوع من خلال محورين: المحور الأول يقدم أهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية للدول والمحور الثاني يتناول أهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية للسلع.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

سوف يعتمد البحث على استخدام منهج وصفي تحليلي لعرض كيفية قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية لكل من الدول والسلع أو المنتجات داخل الأسواق العالمية، من خلال البيانات المنشورة وغير المنشورة التي أتاحتها النشرات المتخصصة ذات الصلة بموضوع البحث مثل World Bank Trade Map, UN Comtrade Statistics والبحوث والدراسات المنشورة العربية والأجنبية والتي لها صلة بموضوع البحث.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022

متغيرات الدراسة الأساسية:

تتمثل متغيرات الدراسة الأساسية في كل من التجارة الدولية القدرة التنافسية المؤشر والمعيار، ويمكن توضيحها بالشكل الآتي[1]:

متغيرات الدراسة الأساسية

التجارة الدولية

- هي عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول، وهي تختلف عن التجارة المحلية والتي تتم كلية داخل البلد الواحد.

القدرة التنافسية

تشير إلى قدرة القطاعات الإنتاجية أو الدولة على تسويق منتجاتها وزيادة مبيعاتها من خلال خلق ميزةٍ تنافسية مستمرَّة في ظل المنافسة مع السلع الأجنبية في الأسواق الداخلية والخارجية واقتحام الأسواق الدولية وتوافر البيئة المحلية الملائمة التي تعمل في إطارها الدولة للدخول في أسواق تصديرية جديدة مما يتيح زيادة قيمة تلك الصادرات

المعيار

- هو ما يقاس إليه، وهو الأساس الذي يقارن به الأداء، كما يعرف بأنه الحد المطلوب تحقيقه من اهداف المنظمة.

المؤشر

- هو أداة تحدد مدى الالتزام في تحقيق الأهداف المطلوبة وبالتالي يمكن من خلالها معرفة المشكلات التي تواجه التنفيذ والتدخل في الوقت المناسب لعلاجها. هناك ترابط بين المعيار والمؤشر لأنهما جزءاً من نظام قياس الأداء، وكذلك المعيار دائما يرتبط بالمؤشر، وغياب أي منهما يعني أنه لا يوجد قياس.

المحور الأول: أهم مؤشرات القدرة التنافسية للتجارة الخارجية

في الوقت الذي تقتضي فيه الميزة النسبية دخول الأسواق الدولية اعتمادًا على الدعم والحماية المقدَّمين من قِبل الحكومة، وعلى استخدام عوامل إنتاج مُتدنِّية الجودة (لخفض التكاليف)، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر، إلاَّ أنها غير قادرةٍ على الصمود والمنافسة من حيث الجودة في الأسواق المحلية والعالمية، فإنَّ الميزة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك من حيث النوعية والجودة، من خلال استخدام عوامل إنتاج متطوِّرة على الرغم من أثرها في زيادة التكلفة في المدى القصير، إلاَّ أنها تساعد المنتجات على المنافسة داخل الأسواق العالمية، وفيما يلي شرح تفصيلي لأهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية للدول والسلع والمنتجات في السوق العالمي كما في الشكل رقم (1):

[1] World Metadata the Global Competitiveness Report, 2020.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

شكل (1) مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية

مؤشرات قياس تنافسية التجارة الخارجية للدول	مؤشرات قياس تنافسية التجارة الخارجية للسلع
•معدل التبادل التجاري	•الاندماج والتكامل
•معدل التغطية	•التوافق التجاري
•الميزان التجاري	•معدل نمو التجارة الخارجية
•نصيب الفرد من التجارة الخارجية	•تخصص التصدير
•دليل شروط التجارة الخارجية	•الميزان التجاري النسبي
•كفاءة أداء العمليات التصديرية	•معامل عدم الاستقرار
•المشاركة الاقتصادية	•حصة الصادرات
•التبعية الاقتصادية (مؤشر مركب)	•مؤشر تنافسية الصادرات (مؤشر مركب)
	•مؤشر كفاءة التجارة (مؤشر مركب)

المصدر: تم تجميع المؤشرات من مصادر مختلفة بواسطة الباحثة.

أولاً: مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية للدول

1- معدل التبادل التجاري:
Terms of Trade (TOT):

يستخدم معدل التبادل التجاري لبلد ما كمؤشر لقوة الاقتصاد لهذا البلد، لكنه قد يؤدي إلى استخلاص نتائج خاطئة؛ إذ يتأثر بتغير أسعار الاستيراد والتصدير، لذا فمن الضروري فهم سبب زيادة الأسعار أو انخفاضها، وأخذ هذه التغيرات في الاعتبار، وعلى هذا الأساس تم تقسيم معدل التبادل التجاري إلى معدل التبادل التجاري الإجمالي، ومعدل التبادل التجاري الصافي [1]. وعندما يكون معدل التبادل لدولة ما أقل من 100% فإن هذا يعني خروج رأس المال من البلاد، أما إذا كان أكبر من 100% فإن هذه الدولة لديها رأس مال من الصادرات أكبر مما تنفقه على الواردات، ويمكن حساب قيمة هذا المؤشر وفقا لما يلي:

أ- معدل التبادل التجاري الدولي الإجمالي:

Total Terms of Trade Rates:

وهو يقيس العلاقة بين التغيرات في الرقم القياسي لكمية الصادرات والرقم القياسي لكمية الواردات من سنة لأخرى، وزيادة هذا المعدل عن 100% تعني أن الرقم القياسي لكمية الصادرات أكبر من الرقم القياسي لكمية الواردات للدولة محل البحث، فالدولة هنا تضحى بكمية أكبر من الصادرات مقابل وحدة واحدة من الواردات، ويكون معدل التبادل التجاري في غير صالح الدولة، أما انخفاض هذا المعدل عن 100% يعني أن الدولة تحصل على وحدة واردات في مقابل أقل من وحدة الصادرات، ويعني ذلك أن التبادل الدولي في صالح تلك الدولة.

معدل التبادل التجاري الإجمالي = (الرقم القياسي لكمية الصادرات/ الرقم القياسي لكمية الواردات)* 100

[1] فايز محمود (دكتور)، **محددات معدل التبادل التجاري: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية والمالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد 2، العدد 2، الجزء 3، يوليو 2021.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022

ب– معدل التبادل التجاري الصافي:

Net Terms of Trade Rates:

وهو يقيس العلاقة بين التغير في الرقم القياسي لأسعار الصادرات والواردات، فكلما ارتفعت قيمته عن 100% نتيجة لارتفاع أسعار الصادرات عن أسعار الواردات، أمكن الحصول على أكثر من وحدة من الواردات مقابل تصدير وحدة واحدة من الصادرات، مما يعتبر في صالح الدولة المصدرة مما يعني أن له أثراً ايجابياً على الميزان التجاري والتنمية الاقتصادية ومستوى رفاهية الأفراد، ويستخدم هذا المعدل إذا كان الهدف إظهار الواردات الفعلية التي تم الحصول عليها مقابل الصادرات، ويلاحظ أن أسعار الصادرات وأسعار الواردات تشمل مجموعة كبيرة من السلع غير المتجانسة، لذلك يجب وضع أوزان ترجيحية لهذه الأسعار بواسطة الكميات المصدرة والمستوردة، أي إعطاء سعر لكل نوع من الصادرات والواردات ووزن نسبي بالكميات، ويتم تقديره من خلال هذه المعادلة:

معدل التبادل التجاري الإجمالي = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات/ الرقم القياسي لأسعار الواردات)* 100

2- مؤشر معدل التغطية:

Rate of Governess:

يشير معدل التغطية إلى مدى تغطية قيمة الصادرات لقيمة الواردات، وقياس مدى تحكم الدولة في وارداتها والقوة الشرائية لصادراتها، ويتم الحصول عليه بقسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات [1]، وتشير زيادة هذه النسبة عن 100% إلى أن هناك فائضاً في الميزان التجاري للدولة نظرا إلى أن قيمة الصادرات تكفي لمقابلة نفقات الاستيراد وتوفر للدولة النقد الأجنبي، وتوضح تلك النسبة مدى مساهمة حصيلة النقد الأجنبي من إجمالي قيمة الصادرات في الوفاء بإجمالي قيمة الواردات، وتأخذ تلك النسبة اتجاها مشابها للميزان التجاري [2]، ويمكن حساب قيمة هذا المؤشر وفقاً للمعادلة التالية:

معدل التغطية = (قيمة الصادرات / قيمة الواردات) *100

3- الميزان التجاري للتجارة الخارجية:

Trade of Balance Index:

من المتعارف عليه أن الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة الواردات والصادرات الخاصة بالدول في فترات محددة من الوقت بالإضافة إلى تمثيله لأكبر جزء من الوحدة الاقتصادية (ميزان المدفوعات) كما يتم التعبير عنه وفقًا للاتحاد الذي ينتمي إليه أو وحدة العملة المستخدمة في الدولة، ويتم استخدامه في قياس قوة كل دولة من ناحية الاقتصاد الخاص بها حيث يطلق على ميزان الدولة التجاري بالإيجابي عندما تصدر الدولة كميات كبيرة من الموارد تزيد كميتها عما يتم استيراده من الخارج مما يحدث فائض تجاري. لكن لو كانت الدولة تقوم باستيراد كميات زائدة عن الموارد التي يتم تصديرها فيكون حينها الميزان التجاري سالباً.

تعاني العديد من الدول في أوقات معينة من العجز في ميزان التجارة الخاص بها، وعلى الرغم من ذلك يمكن التخلص من هذا العجز والتحكم به حتى التمكن من الوصول إلى ميزان التجارة الإيجابي، ومن الجدير بالذكر يمكن للميزان التجاري التصحيح من المعني والتقليل من هذا العجز وتحوله للإيجابي مع مرور الوقت وذلك عن طريق زيادة قيم الصادرات الخاصة بالدولة، حيث يحدث العجز في

[1] جيهان العفيفي، منيرة النجار، **تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوي القومي والقطاع الزراعي المصري**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 28، العدد 4، 2018.

[2] دوعاء سليمان، يحيى الحفني، **دراسة تحليلية لبعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الإجمالية**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 42، العدد 4، ديسمبر 2021.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

هذا الميزان حين تقل نسبة الواردات عن نسبة الصادرات في كل دولة أثناء فترة محددة ويتم تحديد هذا العجز بكونه طويل المدى أو قصير المدى من خلال حساب مقدار العجز المترتب على الدولة.[1]، ويمكن توضيح معادلة قياس مؤشر حصة الصادرات كما يلي:

مؤشر الميزان التجاري = (قيمة الصادرات لسلعة ما / قيمة الواردات للدولة لذات السلعة)

4- نصيب الفرد من التجارة الخارجية:

External Trade Per Capita Index:

يعبر مؤشر نصيب الفرد من التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) عن متوسط ما يحصل عليه الفرد الواحد من مجموع قيمة التجارة الخارجية للدولة موضع الدراسة، ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قسمة إجمالي قيمة الصادرات أو الواردات للدولة على عدد السكان للدولة المعنية، وتدل القيمة المرتفعة لهذا المؤشر على انفتاح الاقتصاد ا علي العالم الخارجي، والقيمة المنخفضة على ضعف الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية للدولة موضع الدراسة، كما يعد ذلك مؤشراً على قصور السياسات التصديرية للدولة موضع الدراسة [2]، وينقسم هذا المؤشر لمؤشري نصيب الفرد من الصادرات ونصيب الفرد من الواردات، على النحو التالي:

أ – نصيب الفرد من الصادرات:

Export Per Capita Index:

تشير قيمة نصيب الفرد من الصادرات إلى المدى الذي ينتجه سكان الدولة من أجل السوق العالمية، بمعنى أنه نسبة ما يحصل عليه الفرد الواحد من قيمة الصادرات، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الرفاهية الاقتصادية [3]، ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قسمة قيمة صادرات الدولة على عدد السكان للدولة المعنية، ويتراوح نطاق القيم بين (الصفر وما لا نهاية)، وتدل القيمة المرتفعة لهذا المؤشر على ارتفاع قيمة نصيب الفرد من الصادرات، في حين تدل النسبة المنخفضة على زيادة الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات من السلع والخدمات، ويمكن حساب مؤشر نصيب الفرد من الصادرات وفقا لما يلي:

نصيب الفرد من الصادرات = (قيمة الصادرات / (عدد السكان) * 100

ب– نصيب الفرد من الواردات:

Import Per Capita Index:

يشير متوسط نصيب الفرد من الواردات إلى قيمة ما يدفعه الفرد الواحد لقيمة الواردات، وإلى المدى الذي يتطلبه السكان من الواردات العالمية، الأمر الذي يشير إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الرفاهية الاقتصادية كلما ارتفعت قيمة الواردات عن قيمة الصادرات للفترة الزمنية المعنية [4]، ويتم الحصول عليه عن طريق خارج قسمة قيمة واردات الدولة مقسوماً على عدد السكان لذات الدول خلال فترة زمنية معينة. وتدل القيمة المرتفعة لهذا المؤشر على ارتفاع قيمة ما يدفعه الفرد للواردات، وعدم كفاية الإنتاج المحلي

1) https://economiccorner.com

2) شيماء يوسف، **دراسة تحليلية لأهم المتغيرات الاقتصادية للتجارة الخارجية الإجمالية المصرية**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة سوهاج، (2016).

3) **Trade Competitiveness Map**, **Trade Performance Index**, International Trade Center UNCTAD/WTO, Market analysis and Research, Division of Market Development, Geneva, Switzerland, January, (2009).

4) Claudia Bernaglersconi, Tobias Wuer, **Per Capita Income and the Quality and Varity of Imports**, University of Zurich, Department of Economic, October2013.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022

لتغطية الاستهلاك للدولة المعنية، أما انخفاض هذه القيمة، فإنه يدل على زيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي في توفير احتياجات تلك الدولة من السلع والخدمات [1]، ويمكن حساب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية:

نصيب الفرد من الواردات = (قيمة الواردات / (عدد السكان)*100

5- دليل (الرقم القياسي) شروط التجارة الخارجية:
Trade Conditions Index

ويفيد هذا المؤشر في التعرف على مدى القدرة بالوفاء بمتطلبات التصدير، حيث تعتبر من الأمور الهامة لبناء الثقة بين المستوردين والمصدرين، مما يساعد على الحفاظ على الأسواق الخارجية ودخول أسواق جديدة، كما تقدر شروط التجارة من خلال الأرقام القياسية [2]. وتشير الأرقام القياسية إلى الأرقام التي تعكس التغير في القيمة (سنة المقارنة) بالمقارنة مع بداية فترة زمنية معينة (سنة الأساس)، وتشير سنة الأساس عادة إلى القيمة (100)، ويتم التعبير عن مؤشر الرقم القياسي لشروط التجارة كنسبة مئوية، فإن كان الناتج أكبر من الواحد الصحيح في مجموعة سلعية ما، يكون الرقم القياسي لشروط التجارة في صالح هذه المجموعة، أما إن كان الناتج أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني أن الرقم القياسي لشروط التجارة لم يكن في صالح هذه المجموعة. ويمكن توضيح معادلة قياس مؤشر شروط التجارة على النحو التالي:

مؤشر (دليل) شروط التجارة = (الرقم القياسي لقيمة الصادرات / الرقم القياسي لقيمة الواردات)

6- مؤشر كفاءة أداء العمليات التصديرية:
The Indicator of the Efficiency of the Performance of Export Operations:

يقيس مؤشر كفاءة العمليات التصديرية نسبة التجارة الخارجية لدولة ما والتي تتمثل في إجمالي قيمة صادرات وواردات تلك الدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة المعنية خلال فترة زمنية معينة، وهو يعتبر مؤشراً عاماً يعكس التسهيلات والسياسات الخاصة بالصادرات، حيث يعتمد على سرعة الإجراءات التصديرية وسرعة وصول السلع للمستهلك النهائي بالجودة المطلوبة [3]، وتؤثر العمليات التصديرية على القدرة التنافسية في ضوء زيادة حدة المنافسة العالمية، حيث تتضمن كفاءة العمليات التصديرية كل العمليات، بدءاً من عملية التجميع، التخزين، التغليف، التعبئة والشحن إلى المستهلك النهائي، بالإضافة للمواصفات التي تتطلبها الأسواق المختلفة والالتزام بمعايير الجودة، ووفقاً لهذا المؤشر فإنه كلما زادت هذه النسبة كلما دل على زيادة كفاءة النظم والسياسات والهيئات والمؤسسات التصديرية، والعكس صحيح. ويمكن قياس هذا المؤشر من المعادلة التالية:

كفاءة أداء العمليات التصديرية = (قيمة التجارة الخارجية) / (قيمة الناتج المحلي الإجمالي) × 100

1) Margaret James, **Per Capita**, Investopedia November2020.

2) **الأرقام القياسية للصادرات**، قسم الأرقام القياسية، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، 2020.

3) عمر سلطان وآخرون، **إنتاج وصادرات البطاطس المصرية ووضعها التنافسي في الأسواق العالمية**، مجلة أسيوط للعلوم الإجمالية، مجلد 46، العدد 1، 2015.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

7- مؤشر درجة المشاركة الاقتصادية:

Economic Participation Index (EPI):

يعد مؤشر درجة المشاركة الاقتصادية أحد معايير قياس كفاءة التجارة الخارجية، وترجع أهمية هذا المعيار إلى أنه يمثل مدى مساهمة ومشاركة التجارة الخارجية للدولة في التجارة الدولية للدول الأخرى، ويشير هذا المعيار إلى الفرق المطلق بين الصادرات والواردات للدولة أي صافي التجارة منسوباً إلى القيمة الكلية للتجارة الخارجية (صادرات + واردات)، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين حد أدنى يساوي صفر، وذلك عندما يكون هناك توازن تام في الميزان التجاري للدولة والذي يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات، وحداً أعلى يساوي 100 في حالة ما إذا كانت الدولة مستورداً صافياً أو مصدراً صافياً [1]، ويمكن قياس هذا المؤشر وفقاً للمعادلة:

مؤشر درجة المشاركة الاقتصادية = (الصادرات – الواردات)/ (قيمة التجارة الخارجية) * 100

المحور الثاني: مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية المركبة

يمكن توضيح مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية المركبة بالشكل الآتي:

شكل (2) يوضح المؤشر المركب [2] The Composite Economic indicators *(CEI)*

شكل (3) أهم المؤشرات المركبة

[1] حسن النشاوى، **القدرة التنافسية لأهم الحاصلات الإجمالية التصديرية المصرية في السوق الإفريقي**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، 2018.

[2] محمد إسماعيل واخرون، **دليل تكوين المؤشرات المركبة**، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة لجودة البيانات، نوفمبر 2006.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022

8- مؤشرات التبعية الاقتصادية (مؤشر مركب):

Indicators of Economic Dependence (composite Indicator):

تعرف التبعية الاقتصادية: بأنها حالة تعتمد فيها دولة ما على أخرى ذات مستوى إنتاجي أعلى، من أجل نموها الاقتصادي، بسبب علاقاتها المالية أو التجارية أو السياسية القوية. كما تتضح ملامح التبعية الاقتصادية في قطاع ما نتيجة الاعتماد الكبير على سد الفجوة من سلعة معينة عن طريق الاستيراد[1]، كما أن التبعية الاقتصادية تعتبر من أهم مظاهر التخلف في الدول النامية، والتي تولدت نتيجة الاستعمار الأجنبي لتلك الدول، حيث أبقت الدول المستعمرة تلك الدول سوقاً لاستهلاك الغذاء في ذات الوقت الذي اعتبرت فيه تلك الدول النامية مصدراً لعناصر الإنتاج، وهذا الأمر يظهر جلياً بالتكتلات العالمية وعلاقتها بالمستعمرين الأجانب لشعوبها، كما يعد مؤشر التبعية الاقتصادية لدولة ما مؤشراً مركباً يتضمن مجموعة مؤشرات فرعية، يتمثل أهمها في كل من: (التبعية الاقتصادية، الانكشاف الاقتصادي، والميل للتصدير والاستيراد، ومؤشري التركز الجغرافي والتنوع السلعي)[2]، كما بالشكل رقم (2):

شكل (2) يوضح: مؤشرات التبعية الاقتصادية (مؤشر مركب)

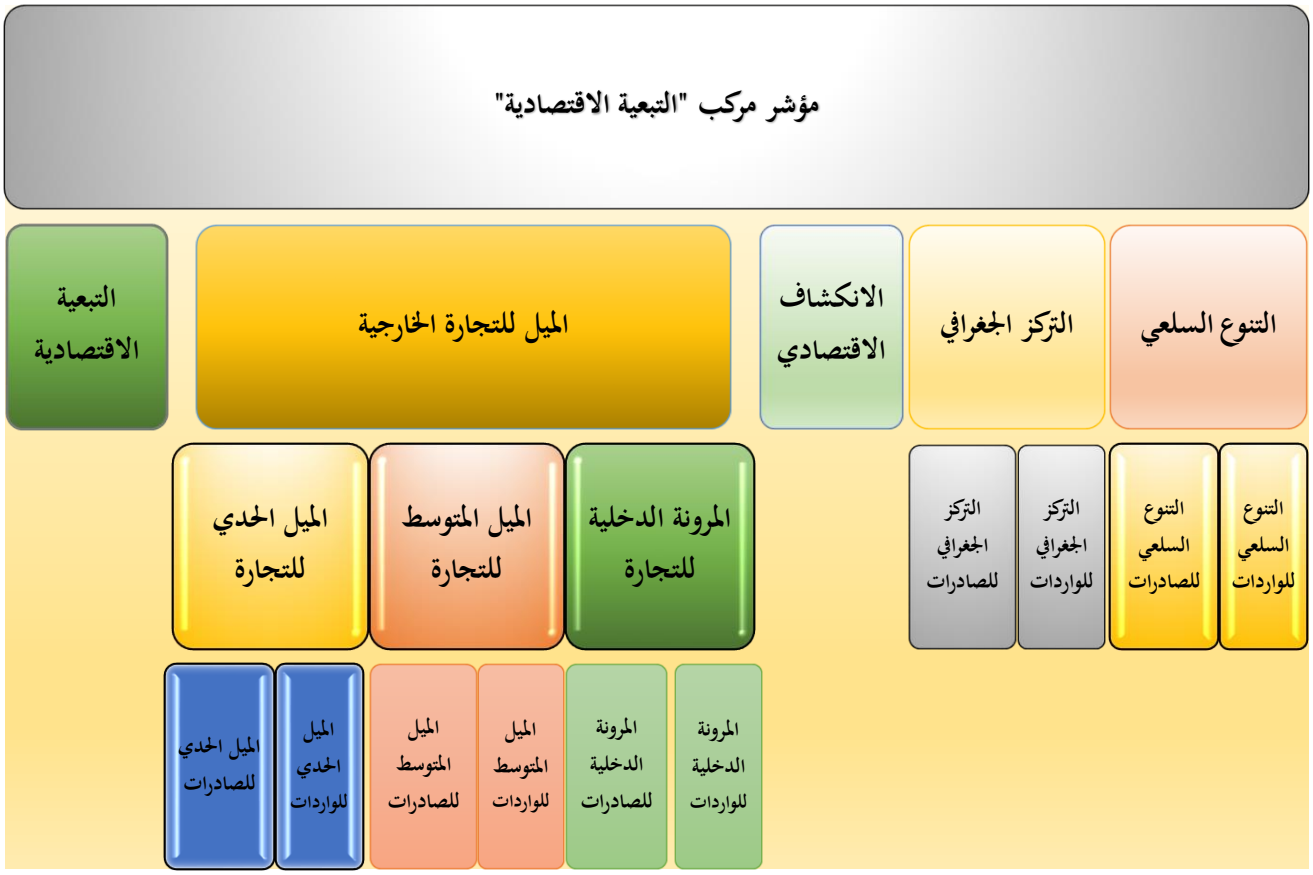

المصدر: تم تجميع المؤشرات من مصادر مختلفة بواسطة الباحثة.

[1] نشوى التطاوي واخرون، **مؤشرات التبعية الاقتصادية والغذائية لأهم محاصيل الحبوب في مصر**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 43، العدد 1، يناير- مارس 2022.

[2] Reyes, Giovanni E.,**Economic Dependency**: **Concept**, **Forms**, **Examples** (**2022**), Zonaeconomica, December2022.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

أ- مؤشر التبعية الاقتصادية:

Economic Dependency Index:

تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدل على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول موضع الدراسة، وبتعبير آخر فإنه يشير إلى مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للدولة على الظروف السائدة في الأسواق العالمية [1]. وكلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر دل ذلك على ارتفاع قيمة الواردات للدولة بالنسبة لناتجها المحلي الإجمالي، وازداد تأثر اقتصادها بالتغيرات في ظروف التجارة الخارجية، والعكس صحيح، ولكن ذلك لا يعد دليلاً قاطعاً على تبعية اقتصاد الدولة للخارج، بل يجب تأكيده بمؤشرات أخرى كمؤشرات الانكشاف الاقتصادي، والميل للتصدير والاستيراد، ومؤشري التركز الجغرافي والتنوع السلعي [2]. ويمكن حساب مؤشر التبعية الاقتصادية وفقا للمعادلة التالية:

مؤشر التبعية الاقتصادية = (قيمة الواردات للدولة) / (الناتج المحلي الإجمالي لذات الدولة) * 100

ب- مؤشر ودرجة الانكشاف (الانفتاح التجاري):

Degree of exposure (The Openness) Index:

هناك فرق بين مؤشر الانكشاف الاقتصادي ودرجة الانكشاف الاقتصادي، فمؤشر الانكشاف الاقتصادي هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي في البلاد، وهو أحد مؤشرات قياس التبعية الاقتصادية، ويسمى أيضاً بمؤشر (تحرير التجارة)؛ تعبيراً عن مدى الانفتاح الاقتصادي للدولة على العالم الخارجي، كما تبرز أهمية هذا المؤشر في التعرف على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما [3]. ويعتبر هذا المؤشر مقياساً اقتصادياً، يمكن حسابه كنسبة للتجارة الإجمالية لدولة ما (الصادرات والواردات)، إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة المعنية [4]، وبحسب تفسير مؤشر الانفتاح فإنه كلما ارتفع المؤشر دل ذلك على ارتفاع تأثير التجارة الخارجية على الأنشطة المحلية وازداد اقتصاد تلك الدولة قوة، أما القيمة المنخفضة فإنها لا تدل على التبعية الاقتصادية، إنما تشير إلى إمكانية تعرض اقتصاد الدولة إلى خلل نتيجة لظروف تحيط بالتجارة الخارجية، ويمكن حساب مؤشر الانكشاف الاقتصادي لدولة ما وفقا للمعادلة الآتية [5]:

مؤشر الانكشاف الاقتصادي = (قيمة التجارة الخارجية) / (الناتج المحلي الإجمالي) × 100

أما درجة **الانكشاف الاقتصادي** فتسمح لنا بمقارنة الاقتصاديات بعضها ببعض، وتدرس درجة الارتباط الاقتصادي للمتغيرات الخارجية وحساسيتها مقارنة بالاقتصاديات الأخرى عبر اقتصاد تأشيري بحيث يتم اختياره لعدة اعتبارات ويتم حسابه على النحو التالي:

درجة الانكشاف الاقتصادي = مؤشر الانكشاف للدولة المعنية / مؤشر الانكشاف الاقتصادي التأشيري

---

1) هجير زكي، **اقتصاديات الانكشاف**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 3، العدد 7، 2004.

2) Sami J. Karam, **The Economic of Dependency**, Zonaeconomica, February2017.

3) Lucas Bretschger, **Politics, and the Future**, RESEC Co-Organized the Official Swiss Side, UNFCCC Conference, Madrid, December 2019.

4) **Degree of The Openness Index**, Deardorffs, Glossary of International Economics, 2020.

5) سرحان سليمان وآخرون، **التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها**، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 26، العدد 3، 2016.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022

وإذا ما نسب مؤشر الانكشاف الاقتصادي لمجموعة من الدول إلى المؤشر التأشيري أصبح بالإمكان المقارنة بين درجات انكشاف الاقتصاديات المعنية ببعضها، فهنا يتم اختيار اقتصاد تأشيري لاعتبارات معينة لحساب درجات الانكشاف في البلد المعني، وانخفاض درجة الانكشاف الاقتصادي يبين مدى انعزال اقتصاد الدولة عن التجارة الخارجية العالمية.

ج- مؤشرات الميل للتجارة الخارجية:

Foreign trade Propensity Indicators:

تبدو التبعية التجارية للدولة أكثر وضوحاً إذا ما قيست بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتظهر أهمية مؤشر الميل للتجارة الخارجية في أنه يشير إلى مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يشير إلى مدى مساهمة الصادرات البينية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي للدولة المصدرة على الظروف السائدة في أسواقها التصديرية، وعليه فإذا كان المؤشر مرتفعاً دل ذلك على انخفاض اعتماد الدولة موضع الدراسة على العالم الخارجي، ويزيد من اعتمادها على الإنتاج المحلي، مما يجعل اقتصادها القومي أقل تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية، ويجعلها في حالة عدم تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، والعكس صحيح [1].وينقسم مؤشر الميل للتجارة الخارجية إلى مجموعة مؤشرات، تتمثل في مؤشري الميل المتوسط للتجارة الخارجية، (يتمثل في مؤشري الميل المتوسط للتصدير والميل المتوسط للاستيراد)، بالإضافة إلى مؤشر الميل الحدي للتجارة الخارجية، (يتمثل في مؤشري الميل الحدي للتصدير والميل الحدي للاستيراد)، وسيتم توضيحها كما يلي:

أولاً: الميل المتوسط للتجارة الخارجية:

Indicators of Average Foreign Trade Tendency:

تؤدي التجارة الخارجية دوراً هاماً في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، ويمثل الميل المتوسط للتجارة نسبة قيمة التجارة الخارجية للصادرات أو الواردات للناتج المحلي الإجمالي، وهو يشير إلى مدى ارتباط الاقتصاد القومي في مبادلاته السلعية مع العالم الخارجي[2].

i. مؤشر الميل المتوسط للتصدير:

Average of Export Tendency Index:

يشير إلى مدى مساهمة الصادرات البينية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير لتلك الدولة، ويقدر الميل المتوسط للتصدير بقسمة قيمة الصادرات في فترة معينة على قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفترة المعنية، وتشير قيمة هذا المؤشر لمقدار ما تسهم به الوحدة النقدية من الناتج المحلي الإجمالي في التصدير [3]، وعليه فإن القيمة الضعيفة لمؤشر الميل المتوسط للتصدير تدل على ضعف التجارة الدولية بين الدولتين، وأن الإنتاج المحلي موجه كلياً للطلب المحلي، والقيمة المرتفعة تعني انخفاض اعتماد الدولة على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصاد الدولة أقل تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية، ويجعلها في حالة عدم تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، ويتم حساب قيمة هذا المؤشر كما يلي:

الميل المتوسط للتصدير=(متوسط قيمة الصادرات) / (الناتج المحلي الإجمالي)

1) **Average Propensity to Import**, Farlex Financial Dictionary, 2012.

2) جمال قاسم حسن، **تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوى القومي والقطاع الزراعي المصري**،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 28، العدد 4، 2018.

3) جمال قاسم حسن، **قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**،صندوق النقد العربي، يونيو 2017.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022

ii. مؤشر الميل المتوسط للاستيراد:

AveragePropensity to Import Index:

يدل على مقدار النقود المنفقة على الواردات كنسبة من إجمالي الناتج القومي، ومدى اعتماد الدولة على وارداتها، وبالتالي معرفة مدى اعتمادها على العالم الخارجي، وهو أحد مؤشرات التبعية الاقتصادية، وذلك لأنه يعكس مدى تبعية الإنتاج القومي للدولة للإنتاج العالمي، والذي يمدها بسلع الإنتاج[1]، وتشير قيمة هذا المؤشر للمقدار الذي تساهم به الوحدة النقدية من الناتج المحلي الإجمالي في الاستيراد، وكلما زادت قيمة الميل المتوسط للاستيراد، كلما دل على زيادة اعتماد الدولة على الخارج في سد احتياجاتها، كما تدل القيمة المنخفضة لذلك المؤشر إلى اعتماد الناتج المحلي الإجمالي للدولة على الإنتاج المحلي وانخفاض الاعتماد على الواردات في تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي [2]، ويتم حساب قيمة المؤشر من خلال المعادلة التالية:

الميل المتوسط للاستيراد = (قيمة الواردات) / (قيمة الناتج المحلي الإجمالي)

ثانياً: الميل الحدي للتجارة الخارجية:

Marginal Propensity to Foreign Trade:

يعبر هذا المؤشر عن أثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة على التغير المقابل في قيم الصادرات أو الواردات الإجمالية للدولة محل الدراسة للفترة المعنية، أي أنه يقيس علاقة التغير في التجارة الخارجية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي[3]. حيث إن الصادرات هي السلع التي ينتجها الاقتصاد المحلي ويشتريها القطاع الأجنبي، أما الواردات فهي السلع التي ينتجها القطاع الأجنبي ويشتريها الاقتصاد المحلي، وفي حين أن الصادرات لا علاقة لها بالدخل أو الإنتاج المحلي، فإن الواردات المشتراة من القطاع الأجنبي يحفزها مستوى الدخل والإنتاج المحليين، وبما أن الدخل هو الذي يحفز استهلاك الأسر المعيشية، فكذلك الواردات[4]. وعندما يتلقى قطاع الأسر المعيشية المزيد من الدخل، فإنه يزيد من الإنفاق الاستهلاكي، الذي يستخدم جزء منه لشراء الواردات، مما يعني أن زيادة الدخل تعني زيادة الاستهلاك والواردات، حيث إن الواردات تستحث بدورها بالدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي[5].

i. الميل الحدي للتصدير:

Marginal Propensity to Export:

يشير للتغير في الصادرات الناجم عن تغير الناتج المحلي الإجمالي، وإلى كمية الصادرات التي تزيد أو تنقص مع كل وحدة من ارتفاع أو انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال فترة زمنية معينة، فإذا ما كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة دل ذلك على ارتفاع الميل للاستهلاك للسلع المحلية المنتجة داخل الدولة، مما يشير لارتفاع قيمة الصادرات الخارجية للدولة، بسبب الفائض في الإنتاج القومي، مما يؤدي لزيادة التوسع في الأسواق العالمية، أما القيمة المنخفضة فتشير إلى انخفاض الطلب على الصادرات بأكثر من الانخفاض النسبي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة [6]. ويمكن حساب هذا المؤشر كما يلي:

---

1) **What is the Average Propensity to Import**, Market Business News, Financial Glossary.

2) أحمد الشاذلي وآخرون، **التجارة العربية البينية الواقع والتحديات والافاق المستقبلية**، صندوق النقد العربي، مايو 2022.

3) Yuresh Nadishan, **Foreign Trade Multiplier**,SlideShare from Scribd, November2017.

4) Will Kenton, **Marginal Propensity to Import (MPM)**, Investopedia, March2021.

5) **Marginal Propensity to Import** AmosWeb, Encyclonomic, February 2022.

6) Yuresh Nadishan, **Foreign Trade Multiplier**,SlideShare from Scribd, November2017.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022

الميل الحدي للتصدير = (قيمة التغير في الصادرات) / (قيمة التغير في الناتج المحلي الإجمالي)

ii. **الميل الحدي للاستيراد:**

(MPM)Marginal Propensity to Import

يشير إلى التغير في الواردات الناجم عن تغير الناتج المحلي الإجمالي، كما يشير لكمية الواردات التي تزيد أو تنقص مع كل وحدة من ارتفاع أو انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال فترة زمنية معينة[1]، كما يعد الميل الحدي للاستيراد عنصراً من عناصر النظرية الكنزية للاقتصاد الكلي، فإذا كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة دل ذلك على ارتفاع الميل للاستهلاك للسلع المستوردة من خارج الدولة، مما يشير لارتفاع قيمة الواردات الخارجية للدولة، مما يؤدي لزيادة مرونة الدخل في الطلب على الواردات، أما القيمة المنخفضة فتشير لانخفاض الطلب على الواردات بأكثر من الانخفاض النسبي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة، ويمكن حسابه كما يلي:

الميل الحدي للاستيراد = (قيمة التغير في الواردات)/ (قيمة التغير في الناتج المحلي الإجمالي)

ثالثاً: المرونة الدخلية للتجارة الخارجية:

Income Trade Elasticity:

تشير قيمة المرونة الدخلية إلى مدى تحسن أو تدهور الميزان التجاري للدولة موضع الدراسة، وهو يفيد في قياس مدى مرونة الواردات ومرونة الصادرات بالنسبة للتغير في الدخل القومي للدولة، وهو يعبر عن النسبة بين الميل المتوسط والميل الحدي للصادرات أو الواردات للدول موضع الدراسة[2]، ويمكن تقسيم هذا المؤشر إلى مؤشري المرونة الدخلية للصادرات (للتصدير) والمرونة الدخلية للواردات (للاستيراد) على النحو التالي:

i. **المرونة الدخلية للصادرات (للتصدير):**

Income Export Elasticity:

يتم قياس مؤشر المرونة الدخلية للصادرات من خلال قسمة ناتج مؤشر الميل الحدي للتصدير (التغير في الصادرات مقسوم على التغير في الناتج المحلي الإجمالي) على قيمة ناتج مؤشر الميل المتوسط للتصدير (قيمة الصادرات على قيمة الناتج المحلي الإجمالي)، حيث تشير القيمة المرتفعة للمرونة الدخلية للصادرات إلى تحسن الميزان التجاري للدولة موضع الدراسة، كما يدل على أن ميزان مدفوعات الدولة يعتمد إلى حد كبير على معدل نمو الصادرات للدولة المعنية. ويمكن حساب هذا المؤشر كما يلي:

المرونة الدخلية للصادرات = (قيمة الميل الحدي للصادرات)/ (قيمة الميل المتوسط للصادرات)

ii. **المرونة الدخلية للواردات (للاستيراد):**

Income Import Elasticity:

يتم قياس مؤشر المرونة الدخلية للواردات من خلال قسمة ناتج مؤشر الميل الحدي للاستيراد (التغير في الواردات مقسوم على التغير في الناتج المحلي الإجمالي) على قيمة ناتج مؤشر الميل المتوسط للاستيراد (قيمة الواردات على قيمة الناتج المحلي الإجمالي)، حيث

1) MBA Maja, Danica Unevska, **Price, and Income Elasticities of Export and Import and Economic Growth in the case of the Republic of Macedonia**, National Bank of the Republic of Macedonia, Research Department, May 2007.

2) **Basics Marginal Propensity to Import**, Fincash, February 2022.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

تشير القيمة المرتفعة للمرونة الدخلية للواردات مقارنة بالمرونة الدخلية للصادرات إلى تدهور الميزان التجاري للدولة موضع الدراسة، كما أنه يدل على أن ميزان مدفوعات الدولة ينخفض إلى حد كبير بسبب مرونة الدخل العالية للاستيراد للدولة المعنية. ويمكن حساب هذا المؤشر على النحو التالي:

المرونة الدخلية للواردات = (قيمة الميل الحدي للواردات)/ (قيمة الميل المتوسط للواردات)

د- ***دليل هيرفيندال–هرشمان للتركز الجغرافي:***

Coefficient) Hirschman – Herfindahl (Geographic Concentration

يعد مقياساً لتشتت قيمة التجارة الخارجية بين دولتين لسلعة أو مجموعة من السلع، كما يستخدم في دراسة المنافسة السوقية للتعرف على مدى سيطرة عدد محدود من المنتجات على سوق ما. ويستخدم مؤشر هيرفيندال–هرشمان لقياس درجة التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات الإجمالية لدول أهم التكتلات الاقتصادية لمجموعة سلعية زراعية ما، أو تنوعها بين أكثر من مجموعة سلعية [1]، وتتراوح قيمة هذا المؤشر ما بين صفر و100، ويعتبر معامل التركز الجغرافي مرتفعاً إذا زاد عن (40)، مما يدل على أن هناك تركزاً جغرافياً عالياً للمجموعة السلعية محل الدراسة لصالح مجموعة معينة من الدول، مما يعطي تلك الدول نوعاً من القوة الاحتكارية في السوق المحلي، وبالتالي يخشى فقد أو الخروج من تلك الأسواق التي تتركز فيها السلعة، ولابد من محاولة فتح أسواق جديدة والعمل على زيادة النصيب السوقي في الأسواق الأقل استيعاباً، وفي حالة انخفاضه عن (40) فإنه يشير إلى أن الصادرات تتوزع على عدد كبير من الدول، مما يحد ويقلل من مخاطر التحكم في الأسواق. وينقسم هذا المؤشر لمؤشري التركز السلعي للصادرات والواردات، كما يلي:

i. مؤشر التركز الجغرافي للصادرات:

Geographic Concentration for Exports Coefficient

إن قياس درجة التركز الجغرافي للصادرات يفيد في معرفة التكوين السلعي، أو مدى معرفة غلبة سلعة معينة أو عدد محدود من السلع على هيكل الصادرات، ولا شك في أن لذلك أثره على تحليل الصادرات، والسياسات التي تستخدم للتأثير فيها، فارتفاع درجة التركيز السلعي في الصادرات ينطوي على قدر من المخاطرة يتمثل في زيادة احتمال تعرض الدولة للصدمات التي تنتقل إليها نتيجة لحدوث تقلبات حادة في أسعار السلع التي تشكل أهمية كبيرة في التركيب السلعي لصادراتها [2]، ويمكن قياسه على النحو التالي:

مؤشر التركز الجغرافي للصادرات = جذر (قيمة صادرات المجموعة السلعية من دولة ما /إجمالي قيمة الصادرات الإجمالية للفترة المعنية) *100

ii. مؤشر التركز الجغرافي للواردات:

Coefficient Geographic Concentration for Imports

يفيد مؤشر التركز الجغرافي للواردات في معرفة تنوعها مدى من حيث التكوين السلعي، أو غلبة عدد محدود من السلع على هيكل الواردات، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و100، حيث كلما اقترب معامل التركز السلعي للواردات من الصفر أصبح

1) **The Paternity of an Index**, American Economic Review, Hirschman, A.O, 1964.

2) أحمد عبد الحكيم، سهره عطا، هبه أحمد، **القدرة التنافسية لصادرات البطاطس المصرية في الأسواق الخارجية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع والعشرون، 2017.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

أقل تركيزًا للواردات، وكلما اقترب من 100 يصبح شديد التركز لها [1]، ويمكن قياس مؤشر التركز السلعي للواردات على النحو التالي:

مؤشر التركز الجغرافي للواردات = جذر (قيمة واردات المجموعة السلعية من دولة ما/ إجمالي قيمة الواردات الإجمالية للفترة المعنية) *100

هـ- *مؤشر التنوع السلعي:*

Diversification Index:

يقيس درجة تنوع الصادرات أو الواردات المصدرة أو المستوردة بين دولتين، للتعرف على مدى تطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات في السوق العالمي. وينقسم هذا المؤشر إلى مؤشر التركز السلعي للصادرات، مؤشر التركز السلعي للواردات[2]، على النحو التالي:

i. مؤشر التنوع السلعي للصادرات:

Diversification for Exports Index

يشير مؤشر التنوع السلعي للصادرات إلى مدى تطابق أو تباعد تنوع الصادرات السلعية من مجموعة معينة لدولة ما لدولة أو مجموعة دول لذات الفترة، وذلك من خلال قياس انحراف قيمة صادرات المجموعة السلعية للدولة موضوع الدراسة مقسوم على إجمالي صادرات تلك الدولة للعالم من ذات المجموعة السلعية، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد، حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر، كانت درجه تنوع الصادرات أعلى، وعندما تصل قيمة المؤشر إلى الواحد يتطابق هيكل الصادرات المحلية للدولة موضع الدراسة مع هيكل الصادرات العالمية، أما ارتفاع قيمة مؤشر تنوع الصادرات فتدل على تباعد هيكل صادرات الدولة موضوع الدراسة عن هيكل الصادرات العالمية [3]، ويمكن توصيف معادلة مؤشر تنوع الصادرات كما يلي:

مؤشر التنوع السلعي للصادرات = الانحراف المعياري لـ (قيمة صادرات دولة ما من مجموعة سلعية معينة / قيمة الصادرات الإجمالية للدولة المعنية)

ii. مؤشر التنوع السلعي للواردات:

Diversification for Exports Index

يشير مؤشر التنوع السلعي للواردات إلى مدى تطابق أو تباعد هيكل الواردات السلعية من مجموعة معينة لدولة ما إلى دولة أو مجموعة دول للفترة الدراسية المعنية، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد، حيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من الصفر، كانت درجه تنوع الواردات أكبر، وزيادة تنوع هيكل الصادرات السلعية، وعندما تصل قيمة المؤشر إلى الصفر يختلف هيكل الصادرات المحلية للدولة المستوردة مع هيكل الصادرات لمجموعة الدول المصدرة، أما ارتفاع قيمة هذا المؤشر فتدل على تطابق أو تشابه هيكل

---

[1] ياسر محمود غلاب، **تحليل أداء حركة التجارة الخارجية الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا وإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2001 حتى 2014**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العد السادس عشر، 2014.

[2] سراج الدين هبة، سليمان إبراهيم، وآخرون، **مؤشرات رئيسة لتطور التجارة الإجمالية البينية العربية**، مجلة الرقازيق للبحوث الإجمالية، المجلد اسادس والأربعون، عدد (6A)، 2019.

[3] ياسر محمود غلاب، **تحليل أداء حركة التجارة الخارجية الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا وإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2001 حتى 2014**، مرجع سابق.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

واردات الدولة المستوردة عن هيكل الواردات لمجموعة الدول المصدرة [1]. وهو ما يشير إلى الحد من فرصة استخدام سياسات متعددة لإصلاح مسارها، إذ أن ارتفاع درجة التنوع السلعي في الواردات ينطوي على قدر من المخاطرة، يتمثل في زيادة احتمال تعرض الدولة المستوردة للصدمات الخارجية التي تنتقل إليها نتيجة لحدوث تقلبات حادة في الأسعار التي تشكل أهمية كبيرة في التركيب السلعي لوارداتها [2]، ويمكن توصيف معادلة مؤشر تنوع الواردات كما يلي:

التنوع السلعي للواردات = الانحراف المعياري (قيمة واردات دولة ما من مجموعة سلعية معينة/ قيمة الواردات الإجمالية للدولة المعنية)

ثانيًا: مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية للسلع

ترتبط عملية تنمية الصادرات الإجمالية بالعديد من المؤشِّرات الهامة التي تسهم في دعم الاقتصاد المحلِّي ونموِّه، وعليه فإنَّ تحديد نوعية المنتجات التي يُمكن تصديريها بكفاءة عالية يرتبط بالعديد من المؤشِّرات التي تتعلَّق بالتأثير والمرونة والفاعلية، ومن أهداف هذه المؤشِّرات: التعرف على إمكانية زيادة نسبة المصدر من الصادرات، ورفع قيمتها التصديرية، وبالتالي دورها في معالجة العجز في الميزان التجاري، واتساع السوق العالمية أمام الدولة، وإمكانية الإنتاج بغرض التصدير من هذه المنتجات، بالإضافة إلى قُدرة هذه المنتجات على النفاذ إلى الأسواق العالمية، ولذلك تُعتبَر هذه المؤشِّرات من أهم التحديدات التي تقف أمام مُخطِّطي السياسات الاقتصادية للدولة عند وضع استراتيجيه تصديرية مبنية على زيادة القُدرة التنافسية للمُنتجات التصديرية، وفيما يلي توضيح تفصيلي لأهم مؤشرات قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية السلعية في الأسواق العالمية، كما بالشكل رقم (1).

1- مؤشر تشابه وتماثل التجارة (الاندماج والتكامل)

Indicator of Similarity in Merchandise Trade Structures

ويوضح مؤشر الاندماج والتكامل مدى تشابه أو مدى تغير الأنماط التصديرية بين الدولة المصدرة مجموعة الدول المستوردة لسلعة ما أو مجموعة سلعية معينه، كما يقيس مدى اندماج صادرات الدولة مع التجمعات والتكتلات الاقتصادية، وتنحصر هذا المؤشر القيمة بين (الصفر و100)، حيث يشير الصفر إلى عدم التماثل الكامل للصادرات أو الواردات، في حين تشير القيمة 100 إلى التماثل التام للصادرات أو الواردات، أي أن زيادة درجة التشابه بين هيكل الصادرات أو الواردات السلعية للطرفين [3]. ومنه نستنتج مدى التشابه والاختلاف بين الهياكل الإنتاجية، ومن ثم إمكانية خلق التجارة بينهما، حيث يمكن استيراد بعض السلع من الدول الأعضاء في الاتفاقية بدلاً من مثيلاتها المنتجة محلياً بتكلفة أكثر، ويمكن توضيح معادلة مؤشر الاندماج والتكامل على النحو التالي:

مؤشر الاندماج والتكامل = (قيمة الصادرات من سلعة ما / قيمة الواردات للسلعة المعنية) * 100

---

(1) صفية قاسم، لندة بورفاق، **قياس مؤشرات تنويع الصادرات في الدول العربية (2008–2017)**، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم التجارية، الجزائر، 2019.

(2) محمود رضا فتح الله، **دراسة قياسية للواردات في مصر**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.

(3) J.M. Finger & M. E. Kreinin, **A Measure of Export Similarity and Its Possible Uses**, The Economic Journal the Royal Economic Society, New York, Vol. 89, No. 356, 1979.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022

2- مؤشر التوافق التجاري
Correspondence index

يمكن من خلال هذا المؤشر تقدير احتمال تحويل التجارة، من خلال عمل مقارنة بين كل من الهيكل السلعي للصادرات والواردات والهيكل السلعي لصادرات وواردات (الشريك التجاري)، حيث يستخدم مؤشر التوافق التجاري لتسهيل التجارة الإقليمية، بحيث لا تضطر الدول الأعضاء في اتفاقية التكتل إلى الاعتماد على دول أخرى خارج دولة (الشريك التجاري) كمصدر للسلع المستوردة، أو سوق لمنتجاتها، وهو ما يسمى بتحويل التجارة.

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر و100، ويأخذ المؤشر قيمة الصفر عندما لا يكون هناك تطابق بين السلع التي تصدرها الدولة وتستوردها دولة الشريك التجاري، ويأخذ المؤشر قيمة 100 في حالة التطابق التام بين صادرات الدولة وواردات الشريك التجاري، ويشير ارتفاع درجة التوافق التجاري إلى زيادة احتمال ترتيبات تجارة ناجحة بين دولتين أو أكثر داخل الاتفاقية، أما القيمة المنخفضة فتدل على العكس، ويمكن توضيح معادلة مؤشر التوافق التجاري على النحو التالي [1]:

مؤشر التوافق التجاري = (قيمة صادرات سلعة معينة / قيمة واردات للسلعة المعنية) *100

3- مؤشر (معدل) نمو قيمة الصادرات:
Export Growth Rate (Index)

يقيس هذا المؤشر معدل نمو قيمة الصادرات السلعية لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، حسب الفترة المحاسبية المعتمدة سواء كانت سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية، وهو يشير إلى الوضع الاقتصادي للدولة موضوع الدراسة، وانخفاض قيمة هذا المؤشر تدل على التراجع الكبير في اقتصاد القطاع التجاري، وارتفاعها يعني ازدهار اقتصاد القطاع التجاري موضع الدراسة (وهو ما يسمى بأثر خلق التجارة، وهو أثر إيجابي، حيث تزداد احتمالات التخصيص الأكفأ للموارد).

كما أن تراجع معدلات النمو لأكثر من فترة محاسبية يدل على خطورة الوضع الاقتصادي للقطاع التجاري وبداية لحالة الركود لهذا القطاع، مما يؤدي إلى لجوء الخبراء إلى إتباع الكثير من الطرق لرفع النسبة مجددا، ومنها تعديل الميزان التجاري لهذا القطاع من خلال وضع القيود على الواردات من السلع [2]. ويتم قياس معدل نمو الصادرات من خلال حساب الفرق بين قيمة الصادرات آخر الفترة وقيمة الصادرات أول الفترة مقسوماً على قيمة الصادرات موضع الدراسة أول الفترة، ويمكن توضيح معادلة قياس معدل نمو الصادرات من خلال المعادلة التالية:

معدل نمو قيمة الصادرات = (قيمة الصادرات آخر الفترة – قيمة الصادرات أول الفترة)/ (قيمة الصادرات أول الفترة)* 100

4- مؤشر تخصص التصدير (ES)
Export Specialization Indicator

هو مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA والمعدل بشكل طفيف؛ حيث يتم قياس المؤشر عادة من قبل أسواق معينة أو شركاء تجاريين محددين، وهو يقدم معلومات عن المنتجات تتعلق بالتخصص المكتشف في قطاع تصدير بلد ما، وتحسب كنسبة أو حصة

(1) خمر حكيمة، يونس رضا، **تحليل تنافسية المنتجات السلعية العربية في الأسواق الدولية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، 2015.

2) Economic Growth Rate, www.businessdictionary.com, Retrieved, 2019.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

منتج من مجموع صادرات دول حوض النيل ما إلى حصة هذا المنتج في واردات دول حوض النيل، كما إن قيمة المؤشر أقل من الوحدة تشير إلى عيب نسبي، وتمثل القيمة الأعلى من الوحدة التخصص في هذه السوق [1].

تخصص التصدير (ES) = (قيمة الصادرات مجموعة سلعية ما/ إجمالي قيمة الصادرات الإجمالية)/ (قيمة الواردات لمجموعة سلعية ما/ إجمالي قيمة الواردات الإجمالية)

5- مؤشر الميزان التجاري النسبي:

Relative Trade Balance

يشير الميزان التجاري النسبي إلى إلغاء عمليات إعادة التصدير التي يمكن أن تحدث تحيزاً قوياً بالنسبة لبعض البلدان، وتتمثل الميزة الثانية في أن المؤشر يأخذ في الاعتبار عولمة عمليات الإنتاج، والتي تشير إلى كون البلد مصدّراً صافياً (حيث يفوق الإنتاج الوطني الاستهلاك الوطني) أو مستورداً صافياً (حيث يفوق الاستهلاك الإنتاج)، وهذا من شأنه أن يقلل من التحيز ضد الصناعات الضخمة التي تميل إلى العجز أو الفائض، ويتراوح نطاق القيم بين (-100 و+100) (%) [2]، حيث تشير القيم الإيجابية إلى أن البلد مصدر صافي، في حين تشير القيم السلبية إلى أن البلد مستورد صافي. ويمكن توضيح كيفية حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية:

مؤشر التوازن التجاري النسبي = (الصادرات – الواردات) / (الصادرات + الواردات) *100

6- معامل عدم الاستقرار [3]:

Instability Coefficient:

يوضح مؤشر استقرار كمية الصادرات من منتج معين درجة الوفاء بمتطلبات التصدير، كما يعتبر دليلاً على الحفاظ على الأسواق الخارجية للصادرات بالنسبة للمنتج المعني، والاستمرار فيها وعدم تحول المستوردين في الدول المصدر إليها إلى أسواق دول أخرى منافسة للدولة المصدرة موضع القياس، تكون أكثر قدرة على الوفاء بمتطلبات التصدير، كما تقاس قدرة الدول على الالتزام بمتطلبات التصدير من خلال مدى استقرار كمية الصادرات، كما أن الاستقرار السعري يعد حافزاً للمنتجين المحليين على زيادة الإنتاج للسلعة محل الدراسة.

وتشير قيمة معامل الاستقرار التي تساوى صفراً إلى الحالة المثلى لاستقرار صادرات السلعة، كما يدل القيم المنخفضة على زيادة معل الاستقرار للصادرات وبالتالي التحسن في الوضع التصديري لسنة الدراسة، وكلما زادت قيمة المعامل عن الصفر (بغض النظر عن الإشارة) فإن ذلك يعنى عدم الاستقرار في الصادرات كما يدل على حدوث تقلبات كبيرة في إنتاج السلعة بما ينعكس على انخفاض المقدرة على الوفاء بمتطلبات التصدير، وبالتالي فقد بعض أسواق السلعة في السوق العالمي (وهو ما يسمى بأثر خلق التجارة، وهو أثر إيجابي، حيث تزداد احتمالات التخصيص الأكفأ للموارد)، ويتم قياس قيمة هذا المؤشر باستخدام طريقة النسب المئوية لمتوسطات الانحرافات، باستخدام طريقة المربعات الصغرى وفقاً للمعادلة التالية:

---

1) **Trade Competitiveness Map**, **Trade Performance Index**, International Trade Center UNCTAD/WTO, Market analysis and Research, Division of Market Development, Geneva, Switzerland, January2009.

2) **Trade Competitiveness Map**, **Trade Performance Index**,, Op. Cit.

3) معتز أحمد، **مؤشرات القدرة التنافسية للبطاطس المصرية في السوق العالمي**، المجلة السورية للبحوث الإجمالية، المجلد 6 العدد 4، ديسمبر 2019.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022

معامل عدم الاستقرار = متوسط الانحراف المعياري ({القيمة الفعلية لكمية الصادرات في سنة معينة لسلعة ما – القيمة التقديرية لكمية الصادرات في السنة المعنية للسلعة المعنية}/ القيمة التقديرية لكمية الصادرات في السنة المعنية للسلعة المعنية) * 100

7- مؤشر حصة الصادرات
Export Share Index

يدل على حصة صادرات سلعة ما مقارنة بمجموع الواردات للسلعة المعنية لسوق الدولة المستوردة، وبالتالي فهو يشير إلى أهمية السلعة موضع الدراسة داخل السوق المستورد لتلك السلعة، وتتراوح قيم هذا المؤشر بين صفر و100، وتشير القيم الأعلى إلى أهمية أكبر للسلعة موضع الدراسة في صادرات الدولة المستوردة [1]، ويمكن توضيح قياس هذا المؤشر على النحو التالي:

مؤشر حصة الصادرات = (قيمة الصادرات لسلعة ما/ إجمالي قيمة الواردات العالمية للدولة المستوردة للسلعة المعنية)* 100

8- مؤشر تنافسية الصادرات (مؤشر مركب):
Export Competitiveness Index:

في الوقت الذي تقتضي فيه الميزة النسبية دخول الأسواق الدولية اعتمادًا على الدعم والحماية المقدَّمين من قِبل الحكومة، لخفض التكاليف، فإنَّ قياس القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك من حيث النوعية والجودة، وفي الوقت المعني تساعد المنتجات على دخول الأسواق المتطوِّرة والغنية، وترجع أهمية مؤشرات تنافسية الصادرات إلى أنه يمكن من خلالها التعرف على حال مقتصد الدول من حيث الضعف والقوة، ومدى التنافسية في الأسواق العالمية، وتأثير ذلك علي النمو الاقتصادي لتلك الدول، كما يوضحها الشكل رقم (3).

شكل (3) يوضح: مؤشر تنافسية الصادرات (مؤشر مركب)

المصدر: تم تجميع المؤشرات من مصادر مختلفة بواسطة الباحثة.

وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لقياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية السلعية:

أ) *معامل الميزة النسبية الظاهرة:*
Relative Comparative Advantage (R.C.A)

[1] **Trade Competitiveness Map**, **Trade Performance Index**,, Op. Cit.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

تكمن أهمية هذا المؤشر في أنه يقدم معلومات مفيدة عن الإمكانيات التصديرية لكل دولة من العديد من المنتجات التقليدية وغير التقليدية، مما يساعد في تقييم الصادرات المحتملة لهذه الدولة إلى باقي الدول الأخرى التي تستورد هذه المنتجات، [1]، ويشير حساب معامل الميزة النسبية الظاهرة إلى وجود ميزة نسبية للسلعة في السوق العالمي إذا كانت قيمة المعامل أكبر من الواحد الصحيح وهذا يعني أن حجم صادرات هذا المنتج في إجمالي قيمة صادرات الدولة أكبر من المعدل العالمي، مما يزيد من ميزتها النسبية الظاهرة في تصدير هذا المنتج، أما إذا كانت قيمته أقل من الواحد، فإن ذلك يعنى عدم وجود ميزة نسبية لتلك السلعة [2]، ويتم حساب الرقم القياسي للميزة النسبية الظاهرة وفقاً لما يلي:

الرقم القياسي للميزة النسبية الظاهرة = (قيمة الصادرات الكلية للدولة / قيمة الصادرات الكلية العالمية)/ (قيمة صادرات السلعة للدولة / قيمة صادرات السلعة في العالم)

ب) الميزة الإنتاجية (الإنتاج النسبي): *Relative Production:*

يعد الإنتاج النسبي من العوامل المؤثرة على المركز التنافسي للسلعة في السوق العالمي، حيث تسعى كل دولة لجذب أسواق جديدة من خلال زيادة حجم الإنتاج الوطني لدولة ما من سلعة معينة مقارنة بإنتاج الدول الأخرى المنافسة لها للسلعة المعنية مع مراعاة جودة الإنتاج وملائمته للتصدير للسوق العالمي. ويعبر مؤشر الإنتاج النسبي عن النسبة بين إنتاج الدولة من سلعة ما والإنتاج العالمي لتلك السلعة، وكلما ارتفعت هذه القيمة دل ذلك على تحسن الوضع التنافسي لكمية إنتاج الدولة بالنسبة لإنتاج الدول المنافسة لها داخل السوق المستورد [3]، ويتم تقديره من المعادلة التالية:

الإنتاج النسبي = (إنتاج الدولة من سلعة ما / الإنتاج العالمي للسلعة المعنية)

ج) التنافسية السعرية (السعر النسبي): *Relative Price:*

يعد السعر النسبي من المحددات الأساسية والهامة في التأثير على المركز التنافسي للسلعة في السوق العالمي، حيث تسعى كل دولة لجذب أسواق جديدة من خلال تخفيض أسعار صادراتها مقارنة بأسعار الدول الأخرى المنافسة لها في تصدير السلعة المعنية. ويتم تقدير مؤشر المركز التنافسي السعري بإيجاد النسبة السعرية بين سعر تصدير الدولة وسعر التصدير للدولة الأخرى التي تنافسها في تصدير السلعة موضع الاعتبار، فإذا انخفضت النسبة السعرية عن الواحد الصحيح دل ذلك على وجود ميزة تنافسية سعرية للدولة في تصدير ذلك المحصول [4]، والعكس في حالة ارتفاع هذا السعر النسبي عن الواحد الصحيح.

---

(1) صبحي مقار (رئيس الهيئة المركزية للإحصاء والتوثيق)، **اتجاهات مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات المصرية خلال الفترة 2011-2018**، الدليل الإحصائي السنوي، الإدارة المركزية للإحصاء والتوثيق، وزارة التجارة والصناعة، العدد 3، يونيو 2019.

(2) سالي بوادي، محمد الفران (دكاترة)، **امكانية التوسع في الطلب على البرتقال المصري في السوق العالمي**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 23، العدد 2، يونيو 2013.

(3) مصطفى الشحات (دكتور)، **القدرة التنافسية ومحددات الطلب الخارجي على الصادرات المصرية من البرتقال**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 28، العدد 1، مارس 2018.

(4) Amal Abd El Menem, Dina Farouk Enany, **Analytical Study of the Economic of Egyptian Grapes in the Most of Important Global Markets**, Nature, and Science Journal, 2020.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

ويحسب السعر النسبي على النحو التالي:

السعر النسبي = متوسط أسعار أهم الدول المنافسة لسلعة ما/ سعر تصدير الدولة المصدرة للسلعة المعنية

د) *النصيب السوقي (حصة الصادرات):*

Market Share:

يعد النصيب السوقي أحد مؤشرات قياس الكفاءة الاقتصادية، وهو يفيد في التعرف على أهم الأسواق الخارجية ذات الطاقات الاستيرادية الكبيرة، وعلى مدى قدرة تلك الصادرات على تغطية احتياجات تلك الأسواق وزيادة الإمكانات التصديرية لها، حيث إن ارتفاع قيمة النصيب السوقي يعكس ارتفاع الوضع التنافسي لأي دولة، ويعبر مؤشر النصيب السوقي عن النسبة المئوية لصادرات دولة ما من سلعة معينة في سوق معين إلى واردات تلك السوق من مختلف دول العالم من تلك السلعة، ويتم حسابه بالمعادلة التالية [1]:

النصيب السوقي = (كمية صادرات سلعة ما من دولة ما إلى أحد الأسواق الاستيرادية/ إجمالي كمية واردات هذا السوق الاستيرادي من السلعة المعنية)

هـ) *كثافة التجارة (الأهمية النسبية للصادرات):*

Trade Intensity Index (Export Share) (T):

يستخدم هذا المؤشر لتحديد ما إذا كانت قيمة التجارة بين بلدين أكبر أو أصغر مما هو متوقع على أساس أهميتها في التجارة العالمية، وهو يعبر عن نسبة صادرات الدولة من السلعة لأهم الأسواق إلى إجمالي صادرات الدولة للسلعة، وتشير قيمة مؤشر الكثافة أكثر (أقل) من الواحد إلى تدفق تجاري ثنائي أكبر (أصغر) مما كان متوقعا، نظرا لأهمية الشريك التجاري (الدولة المستوردة) في التجارة العالمية [2]، ويتم حسابة من المعادلة التالية:

الأهمية النسبية للصادرات (كثافة التجارة) = (صادرات الدولة إلى أهم الأسواق من سلعة ما/ إجمالي صادرات الدولة للسلعة المعنية)

و) *معدل اختراق السوق:*

Market Penetration rate:

وهو أكثر معايير قياس التنافسية انتشاراً، وذلك لأنه يمثل مقياساً لمدى قبول واستيعاب السلعة المصدرة بالأسواق الخارجية، كما يوضح مدى إمكانية زيادة الصادرات من تلك السلعة بالأسواق المستوردة، ومن ثم يسهم في وضع السياسات الخاصة بالتسويق الخارجي للسلعة، وهو عبارة عن النسبة بين صادرات الدولة من السلعة واستهلاكها الظاهري (المتاح للاستهلاك) في الدولة المستوردة، ويتم تقديره من المعادلة التالية[3]:

---

[1] هشام على الجندي، هايدي على الجندي (دكاترة)، **دراسة اقتصادية لتنافسية العنب المصري في اهم اسواقه الخارجية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (29)، العدد (2)، يونيو 2019.

[2] **Trade Indicators**, The World Bank, 2010.

[3] مصطفى الشحات (دكتور)، القدرة التنافسية ومحددات الطلب الخارجي على الصادرات المصرية من البرتقال، مرجع سابق، 2018.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022

معدل اختراق السوق = (صادرات الدولة إلى أهم الأسواق من سلعة ما)/ (إنتاج الدولة المستوردة من السلعة المعنية + واردات الدولة المستوردة من السلعة المعنية – صادرات الدولة المستوردة من السلعة المعنية)

9- مؤشر الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية (مؤشر مركب):

Economic Efficiency of Trade Index:

يعد مؤشر كفاءة التجارة الخارجية مؤشراً مركباً من عدد من المؤشرات الفرعية، والتي في مجملها تقيس المركز التجاري للدولة في السوق العالمي، بالإضافة إلى مدى مساهمة ومشاركة الدولة في التجارة الدولية، تتمثل في كل من: معدل التغطية، درجة الانكشاف الاقتصادي (الانفتاح التجاري)، معدل نمو التجارة الخارجية، درجة المشاركة الاقتصادية ومتوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية، كما هو موضح بالشكل رقم (4)، وقد تم تناول تلك المؤشرات بالتفصيل فيما سبق في الدراسة الحالية.

شكل (4) يوضح: الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية (مؤشر مركب)

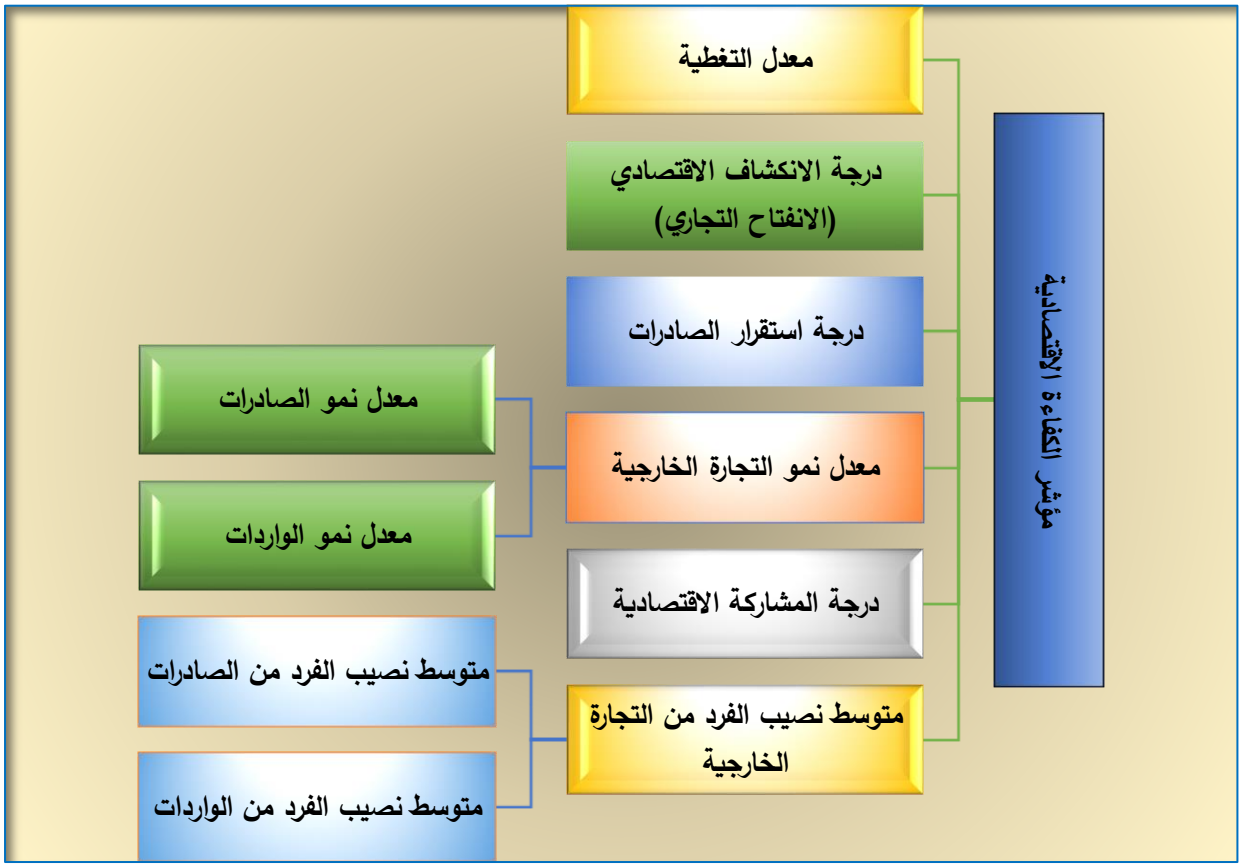

المصدر: تم تجميع المؤشرات من مصادر مختلفة بواسطة الباحثة.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022

في النهاية نشير إلى أنه تم تجميع كل هذه المؤشرات حسب معايير التصنيف ذات الصلة في جداول مبينة في الملاحق أدناه.

خاتمة:

بينت هذه الدراسة بأن هناك مؤشرات عديدة لقياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية الكلية سواء على مستوى الدولة أو على مستوى السلع، يمكن الاستفادة منها في دراسة وقياس القدرة التنافسية للدولة تفتح آفاقاً أخرى للتحليل والقياس ومن ثم أخذ القرار، لاسيما في ظل العولمة وسيطرة ثقافة السوق. وعليه يجب :

- دراسة وحصر كل هذه المؤشرات والاستفادة منها في مواضيع التقييم ورسم السياسات والاستشراف.
- ضرورة استخدام المؤشرات المركبة في قياس القدرة التنافسية للتجارة الخارجية سواء على مستوى الدولة أو على مستوى السلع، كونها تعطي صورة واضحة لأخذها في الحسبان لأكثر من متغير في طريقة الحساب وهذا من شأنه أن يساعد في التحليل وأخذ القرار.
- ضرورة وجود مركز لقواعد بيانات قوية تساير المستجدات حتى تسهل عملية احتساب هذه المؤشرات فعادة ما يشتكي الباحثون خاصة في الدول العربية كمصر والجزائر من ضعف هذه القاعدة.

الملاحق

- **ملحق رقم 1: مؤشرات قياس تنافسية التجارة الخارجية للدول**

1. معدل التبادل التجاري الإجمالي = (الرقم القياسي لكمية الصادرات/ الرقم القياسي لكمية الواردات) * 100
2. معدل التبادل التجاري الصافي = (الرقم القياسي لأسعار الصادرات/ الرقم القياسي لأسعار الواردات) * 100
3. معدل التغطية = (قيمة الصادرات / قيمة الواردات) *100
4. مؤشر الميزان التجاري = قيمة الصادرات لسلعة ما / قيمة الواردات للدولة لذات السلعة
5. متوسط نصيب الفرد من الصادرات أو الواردات = (قيمة الصادرات أو الواردات / عدد السكان) * 100
6. مؤشر درجة المشاركة الاقتصادية = (الصادرات – الواردات) / (قيمة التجارة الخارجية) * 100
7. مؤشر (دليل) شروط التجارة = الرقم القياسي لقيمة الصادرات / الرقم القياسي لقيمة الواردات
8. كفاءة أداء العمليات التصديرية = (قيمة التجارة الخارجية) / (قيمة الناتج المحلي الإجمالي) × 100
9. مؤشر التبعية الاقتصادية (مؤشر مركب)

- **ملحق رقم 2: مؤشرات قياس تنافسية التجارة الخارجية للسلع**

1) مؤشر الاندماج والتكامل = (قيمة الصادرات من سلعة ما / قيمة الواردات للسلعة المعنية) * 100
2) مؤشر التوافق التجاري = (قيمة صادرات سلعة معينة / قيمة واردات السلعة المعنية) *100
3) معدل نمو قيمة الصادرات أو الواردات = (قيمة الصادرات أو الواردات أخر الفترة – قيمة الصادرات أو الواردات أول الفترة)/ (قيمة الصادرات أو الواردات أول الفترة)* 100
4) تخصص التصدير (ES) = (قيمة الصادرات مجموعة سلعية ما/ إجمالي قيمة الصادرات الإجمالية)/(قيمة الواردات لمجموعة سلعية ما/ إجمالي قيمة الواردات الإجمالية)
5) مؤشر التوازن التجاري النسبي = (الصادرات – الواردات) / (الصادرات + الواردات) *100

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022

6) معامل عدم الاستقرار = متوسط الانحراف المعياري ({القيمة الفعلية لكمية الصادرات في سنة معينة لسلعة ما – القيمة التقديرية لكمية الصادرات في السنة المعنية للسلعة المعنية}/ القيمة التقديرية لكمية الصادرات في السنة المعنية للسلعة المعنية) * 100

7) مؤشر حصة الصادرات = (قيمة الصادرات لسلعة ما/ إجمالي قيمة الواردات العالمية للدولة المستوردة للسلعة المعنية)* 100

8) مؤشر تنافسية الصادرات "مؤشر مركب"

9) مؤشر الكفاءة الاقتصادية للتصدير "مؤشر مركب"

➢ **ملحق رقم 3: مؤشر مركب: التبعية الاقتصادية**

1. مؤشر التبعية الاقتصادية = (قيمة الواردات للدولة) / (الناتج المحلي الإجمالي لذات الدولة) * 100
2. درجة الانكشاف الاقتصادي = (قيمة التجارة الخارجية) / (الناتج المحلي الإجمالي) × 100
3. الميل المتوسط للتصدير أو الاستيراد = متوسط قيمة الصادرات أو الواردات / الناتج المحلي الإجمالي
4. الميل الحدي للتصدير أو الاستيراد = قيمة التغير في الصادرات أو الواردات / (قيمة التغير في الناتج المحلي الإجمالي
5. المرونة الدخلية للصادرات أو الواردات = قيمة الميل الحدي للصادرات أو الواردات/ قيمة الميل المتوسط للصادرات
6. مؤشر التركز الجغرافي للصادرات أو الواردات = جذر (قيمة صادرات أو واردات المجموعة السلعية من دولة ما / إجمالي قيمة الصادرات أو الواردات الإجمالية للفترة المعنية) *100
7. مؤشر التنوع السلعي للصادرات أو الواردات = الانحراف المعياري لـ (قيمة صادرات أو واردات دولة ما من مجموعة سلعية معينة / قيمة الصادرات أو الواردات الإجمالية للدولة المعنية)

➢ **ملحق رقم 4: مؤشر مركب تنافسية الصادرات**

1) الرقم القياسي للميزة النسبية الظاهرة = (قيمة الصادرات الكلية للدولة / قيمة الصادرات الكلية العالمية)/ (قيمة صادرات السلعة للدولة / قيمة صادرات السلعة في العالم)

2) الإنتاج النسبي = (انتاج الدولة من سلعة ما / الإنتاج العالمي من السلعة المعنية)

3) السعر النسبي = متوسط أسعار أهم الدول المنافسة لسلعة ما/ سعر تصدير الدولة المصدرة للسلعة المعنية

4) النصيب السوقي = (كمية صادرات سلعة ما من دولة ما إلى أحد الأسواق الاستيرادية/ إجمالي كمية واردات هذا السوق

5) الاستيرادي من السلعة المعنية)

6) الأهمية النسبية للصادرات (كثافة التجارة) = (صادرات الدولة إلى أهم الأسواق من سلعة ما/ إجمالي صادرات الدولة من السلعة المعنية)

7) معدل اختراق السوق = (صادرات الدولة إلى أهم الأسواق من سلعة ما)/ (إنتاج الدولة المستوردة من السلعة المعنية + واردات الدولة المستوردة من السلعة المعنية– صادرات الدولة المستوردة من السلعة المعنية)

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022

International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

➢ **ملحق رقم 5: مؤشر مركب "الكفاءة الاقتصادية"**

1. معدل التغطية = (قيمة الصادرات / قيمة الواردات) *100
2. درجة الانكشاف الاقتصادي = (قيمة التجارة الخارجية) / (الناتج المحلي الإجمالي) × 100
3. معامل عدم الاستقرار = متوسط الانحراف المعياري ({القيمة الفعلية لكمية الصادرات في سنة معينة لسلعة ما – القيمة التقديرية لكمية الصادرات في السنة المعنية للسلعة المعنية}/ القيمة التقديرية لكمية الصادرات في السنة المعنية للسلعة المعنية) * 100
4. معدل نمو قيمة الصادرات = (قيمة الصادرات أخر الفترة – قيمة الصادرات أول الفترة)/ (قيمة الصادرات أول الفترة)* 100
5. معدل نمو قيمة الصادرات أو الواردات = (قيمة الصادرات أو الواردات أخر الفترة – قيمة الصادرات أو الواردات أول الفترة)/ (قيمة الصادرات أو الواردات أول الفترة)* 100
6. مؤشر درجة المشاركة الاقتصادية = (الصادرات – الواردات) / (قيمة التجارة الخارجية) * 100
7. متوسط نصيب الفرد من الصادرات أو الواردات = (قيمة الصادرات أو الواردات / عدد السكان) * 100

المراجع

1. أحمد الشاذلي وآخرون، **التجارة العربية البينية الواقع والتحديات والافاق المستقبلية**، صندوق النقد العربي، مايو 2022.
2. أحمد عبد الحكيم، سهره عطا، هبه أحمد، **القدرة التنافسية لصادرات البطاطس المصرية في الأسواق الخارجية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع والعشرون، 2017.
3. **الأرقام القياسية للصادرات**، قسم الأرقام القياسية، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، 2020.
4. جمال قاسم حسن، **قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، صندوق النقد العربي، يونيو 2017.
5. جمال قاسم حسن، **تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوى القومي والقطاع الزراعي المصري**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 28، العدد 4، 2018.
6. جيهان العفيفي، منيرة النجار، **تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوي القومي والقطاع الزراعي المصري**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 28، العدد 4، 2018.
7. حسن النشاوى، **القدرة التنافسية لأهم الحاصلات الإجمالية التصديرية المصرية في السوق الإفريقي**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، 2018.
8. دوعاء سليمان، يحيى الحفني، **دراسة تحليلية لبعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الإجمالية**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 42، العدد 4، ديسمبر 2021.
9. سالي بوادي، محمد الفران (دكاترة)، **امكانية التوسع في الطلب على البرتقال المصري في السوق العالمي**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (23)، العدد (2)، يونيو 2013
10. سرحان سليمان وآخرون، **التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها**، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 26، العدد 3، 2016.
11. شهيرة عطية وإيمان البطران، **دراسة تحليلية للتجارة الخارجية بين مصر ومجموعة الخمسة عشر**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 43، العدد 1، 2022.
12. شيماء يوسف، **دراسة تحليلية لأهم المتغيرات الاقتصادية للتجارة الخارجية الإجمالية المصرية**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة سوهاج، 2016.

13. صفية قاسم، لندة بورفاق، **قياس مؤشرات تنويع الصادرات في الدول العربية (2008–2017)**، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم التجارية، الجزائر، 2019.

14. عمر سلطان وآخرون، **إنتاج وصادرات البطاطس المصرية ووضعها التنافسي في الأسواق العالمية**، مجلة أسيوط للعلوم الإجمالية، مجلد 46، العدد1، 2015.

15. غلاب ياسر محمود احمد، **تحليل أداء حركة التجارة الخارجية الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا وإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2001 حتى 2014**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، 2014.

16. فايز محمود (دكتور)، **محددات معدل التبادل التجاري: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث العلمية والمالية والتجارية، جامعة دمياط، المجلد 2، العدد 2، الجزء 3، يوليو 2021.

17. لحمر حكيمة، يونس رضا، **تحليل تنافسية المنتجات السلعية العربية في الأسواق الدولية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد 3، 2015.

18. محمد إسماعيل واخرون، **دليل تكوين المؤشرات المركبة**، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الإدارة العامة لجودة البيانات، نوفمبر 2006.

19. محمد حسن حسين تنيرة، **وسائل خلق القدرة التنافسية لصادرات الصناعات التحويلية في الدول العربية**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004.

20. محمد ريحان، وآخرون، **القدرة التنافسية لمحاصيل الموالح المصرية في السوق الصيني**، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، مجلد 12، العدد 7، 2021.

21. محمود رضا فتح الله، **دراسة قياسية للواردات في مصر**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002.

22. مصطفى الشحات (دكتور)، **القدرة التنافسية ومحددات الطلب الخارجي على الصادرات المصرية من البرتقال**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (28)، العدد (1)، مارس 2018.

23. معتز أحمد، **مؤشرات القدرة التنافسية للبطاطس المصرية في السوق العالمي**، المجلة السورية للبحوث الإجمالية، المجلد (6) العدد (4)، ديسمبر 2019.

24. منال صلاح، **دراسة اقتصادية لقدرة التنافسية للصادرات المصرية من العنب في أهم الأسواق الخارجية**، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، جامعة المنصورة، مجلد 8 العدد 6، 2017.

25. نشوى التطاوي واخرون، **مؤشرات التبعية الاقتصادية والغذائية لأهم محاصيل الحبوب في مصر**، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلد 43، العدد 1، يناير – مارس، 2022.

26. هبة سراج الدين، إبراهيم سليمان، وآخرون، **مؤشرات رئيسة لتطور التجارة الإجمالية البينية العربية**، مجلة الزقازيق للبحوث الإجمالية، المجلد اسادس والأربعون، عدد (6A)، 2019.

27. هجير زكي، **اقتصاديات الانكشاف**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 3، العدد 7، 2004.

28. هشام على الجندي، هايدي على الجندي (دكاترة)، **دراسة اقتصادية لتنافسية العنب المصري في اهم اسواقه الخارجية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 29، العدد 2، يونيو 2019.

29. ياسر محمود غلاب، **تحليل أداء حركة التجارة الخارجية الإفريقية بالتطبيق على مصر وكينيا وإفريقيا جنوب الصحراء**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العد السادس عشر، 2014.

30. Amal Abd El Menem, Dina Farouk Enany, **Analytical Study of the Economic of Egyptian Grapes in the Most of Important Global Markets**, Nature, and Science Journal, 2020.

31. **Average Propensity to Import**, Farlex Financial Dictionary, 2012.

32. **Basics Marginal Propensity to Import**, Fincash, February 2022.

33. Claudia Bernaglersconi, Tobias Wuer, **Per Capita Income and the Quality and Varity of Imports**, University of Zurich, Department of Economic, October 2013.

34. **Degree of The Openness Index**, Deardorffs, Glossary of International Economics, 2020.
35. Economic Growth Rate, www.businessdictionary.com, Retrieved, 2019.
36. https://economiccorner.com.
37. J.M. Finger & M. E. Kreinin, **A Measure of Export Similarity and Its Possible Uses**, The Economic Journal the Royal Economic Society, New York, Vol. 89, No. 356, 1979.
38. Lucas Bretschger, **Politics**, **and the Future**, RESEC Co-Organized the Official Swiss Side, UNFCCC Conference, Madrid, December 2019.
39. Margaret James, **Per Capita**, Investopedia November 2020.
40. **Marginal Propensity to Import**, Amos web, Encyclonomic, February 2022.
41. MBA Maja, Danica Unevska, **Price**, **and Income Elasticities of Export and Import and Economic Growth in the case of the Republic of Macedonia**, National Bank of the Republic of Macedonia, Research Department, May 2007.
42. Reyes, Giovanni E.,**Economic Dependency**: **Concept–Forms–Examples**, Zonaeconomica, December2022.
43. Sami J. Karam, **The Economic of Dependency**, Zonaeconomica, February2017.
44. **The Paternity of an Index**, American Economic Review, Hirschman, A.O, 1964.
45. **Trade Competitiveness Map**, **Trade Performance Index**, International Trade Center UNCTAD/WTO, Market analysis and Research, Division of Market Development, Geneva, Switzerland, January2009.
46. **Trade Indicators**, The World Bank, 2010.
47. **What is the Average Propensity to Import**, Market Business News, Financial Glossary.
48. Will Kenton, **Marginal Propensity to Import** (**MPM**), Investopedia, March2021.
49. Yuresh Nadishan, **Foreign Trade Multiplier**, SlideShare from Scribd, November2017.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2022): Volume 5, Issue 2, November 2022
Received: August 2022, Accepted: October 2022

Summary

Classification of the most Important Indicators Measuring the Competitiveness of Foreign Trade

Dr. Dina Enany (Researcher) *
Dr. Reham Soliman **
Prof. Amel Choutri (Director of Research Laboratory) ***

*Agricultural Economics Research Institute – Agriculture Research Centre – Egypt
**Department of Agricultural Economics – Faculty of Agriculture – Ain Shams University– Egypt
***Laboratory of Economic Studies on Industrial Zones considering the New Role of the University / Mohamed Bashir Brahimi University – Bordj Bou Arreij – Algeria

Competitiveness takes a large part of the attention of researchers, businessmen and those in charge of developing economic policies, which led to the difference in its concept, and the multiplicity of criteria for measuring it, and the current reference study is interested in studying the most important indicators and criteria for measuring the competitiveness of total foreign trade to measure the extent of the impact of trade policies on the ability of exports of a country to compete in global markets, in addition to studying the most important indicators of competitiveness of the foreign merchandise trade of a country, which is useful in developing policies that will increase production Hence increase the international exports of that country.

The problem of the study is:

1. The multiplicity of indicators to measure the competitiveness of the foreign trade of countries and goods and products exported within the world markets.
2. The lack of sufficient references to inventory these indicators and clarify their concept and method of measurement in a simplified manner especially in Arab nation.

From this point of view, the aim of the study is to provide a simplified source of the most important indicators of competitiveness of foreign trade, whether at the level of countries or commodities in world markets.

The most important indicators for measuring the competitiveness of foreign trade are: indicators to measure the competitiveness of countries, which include (rate of trade, coverage rate, trade balance, per capita share of foreign trade, efficiency of the performance of export operations, economic participation, economic dependency "composite index") and indicators to measure the competitiveness of goods, which include both (integration and integration, trade compatibility, growth rate of foreign trade, export specialization, relative trade balance, and coefficient of non-competitiveness). Stability, share of exports, export competitiveness index "composite index", trade efficiency index "composite index").